

العدا ونسفا والافراس والرواحل للدراعي فتكون
الافراس والرواحل استعارة نضربه تخفيفه
بذلك الاعتبار والفريضة اضافة الافراس الى
الصبي والرواحل الى ضميره فلا يصح الاخصار .
المذكور ويمكن الجواب عن الاول بانه انما حصر ما به
الاقن التحليلية نظرا لما وجد من الامثلة اذ لم يوجد
المشبه في مثال مغنونا وكذا مترجدا بين امرين
على السوا وفيه نظرا لانه يكتفي في مادة التقصير لا يمكن
فالاحسن الجواب بانه ارتكب التعليل للتخيل
على الشك والظن لوجود امثله فهو احرى بالتعليل
وعن الثاني ما ذكره المولي المعاصم من انه لما كانت
المحملة لا تخرج في نفس الامر عن التحقيق والتحليل
جعل ما القسمة الاخصار فيما ذكره يعني ان هذا
التقسيم هل هو خاص بالمرحلة او عام فيها وفي
المكتبة قال المراكشي راي في بعض ما علق على الفتح
للسكاكي ببغداد بحثا وهو ان الاستعارة المعج
بها شئت الي تحقيقه وتحليله ولم تقسم المكتبة
فما مانع من تقسيم المكتبة ايضا الي تحقيقية وهو
ما كان المشبه فيها ثابتا في الجنس والفعل وتحليلية
وهو ما لم يكن ثابتا لا في الجنس ولا في الفعل بل هو
واجب بما لا يبري فتأمل **قوله** وهذا الذي قوله

لكن

لك تحقيقها **قوله** ومن تزييف مذهبه اي
تضعيفه لما فيه من كثرة الاعتبار ان النبي لا
يدل عليها دليل ولا نسن ايها حاجة .
الفريضة الرابعة **قوله** في تقسيم الاستعارة
المه شروع في تقسيم الاستعارة باعتبار ما تتصل
به وما لا تتصل به وسماه في الايضاح التقسيم
باعتبار الخارج اي الخارج من اركان التشبيه لانه
ليس باعتبار الطرفين ولا الجامع ولا اللفظ **قوله**
لانها الماشارة الي التورك على مقصدها حاصله
ان الاولي ناخير الطلبة عن المرشحة والمجردة لان
تفي الاقتران فرع نتوته وتعلقه فتأمل **قوله**
فالاستعارة ان لم تقترن انت خبر بان لفظ
الاستعارة تطلق باز معنيين الكلمة المستعملة
التم وهو الغالب واستعمال الكلمة التزم والمصطلح
صحة ارادة كل منهما هنا لان الاقتران كما يصاحب
الكلمة يصاحب الاستعمال هذا وصرح بلفظ
الاستعارة حيث لم يقل ان لم تقترن الخ كما
قال فيما سبق لرفع توهم رجوع رجوع الضمير
لخصوص المرصدة لانها المحدث عنها فيما سبق
ولا تشمل الكنية مع انها المرصدة في انما يكون
مطلقة خويفتقون عنها الله والحق ما الك

1